أوروبا في دوامة صراع واشنطن وبكين بشأن كورونا

جدل غير مجد بشأن قرار الوباء مع استئناف النزاعات في ليبيا وسوريا وأفغانستان

أصبحت أوروبا منقسمة بين مسودتي قرار أممي تدعو كلاهما إلى وقف إطلاق النار في العالم من أجل دعم جهود مكافحة وباء كورونا في مناطق النزاع وتختلفان حول تفصيل إدراج منظمة الصحة العالمية من عدمه ضمن محتوى القرار.

لندن - وجدت أوروبا نفسها في دوامة صراع جديد بين الصين والولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي لتقع ضحية جانبية لاختبار القوة الجاري بين البلدين حول وباء كوفيد – 19، حيث باتت مقسومة بين مسودتي قرار تدعوان إلى وقف إطلاق النار في العالم لمساعدة الدول التي تشهد نزاعات على مكافحة فايروس كورونا المستجد.

وتسعى فرنسا جاهدة، من جهة، منذ شهرين لانتزاع تسوية بين الصين والولايات المتحدة حول نص طرحته مع تونس بهذا الصدد، فيما طرحت إستونيا وألمانيا من جهة أخرى الثلاثاء مسودة قرار منافس يتبنى الموقف الأميركي.

وقال دبلوماسي طلب عدم كشف اسمه منتقدا النص الثاني "الجميع يعرف من يقف خلف المسودة الجديدة"، في وقت بحث فيه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مسألة الأمم المتحدة الثلاثاء ذاته مع نظيره الإستوني أورماس راينسالو.

ريتشارد غوان

أعضاء المجلس لا يعتقدون أن قرارا سيحدث فرقا حاليا

وقال دبلوماسي آخر إنه إن كان الأميركيون هم الذين دفعوا إلى انقسام أوروبا "فهم نجحوا في ذلك"، متسائلا بشأن دور برلين في هذه المناورة.

وأوضح ريتشارد غوان، من مجموعة الأزمات الدولية، أن "إستونيا وألمانيا تحاولان فقط إصلاح ما أفسدته الولايات المتحدة" فيما اعتبر دبلوماسي في الأمم المتحدة أن "الأوروبيين موحدون حول جوهر المسألة، ومختلفون حول النهج".

وسعيا للخروج من المأزق، اقترحت إستونيا التي تتولى الرئاسة الدورية لمجلس الأمن، مع ألمانيا خلال اجتماع الثلاثاء نصا منافسا للنص الفرنسي التونسي يتمحور حول الدعوة إلى وقف الأعمال الحربية دون أن يتضمن أي ذكر لمنظمة الصحة العالمية.

وهددت الصين على مدى شهرين باستخدام حق النقض ضد أي نص يخلو من أي إشارة إلى منظمة الصحة العالمية، في حين هددت الولايات المتحدة بعرقلة أي نص يذكر الوكالة الأممية التي تتهمها بقلة الشفافية.

ويتضمن النص الفرنسي التونسي إشارة إلى "وكالات متخصصة في مجال الصحة".

وأثارت مبادرة إستونيا وألمانيا التي طرحت دون التشاور مسبقا مع فرنسا بحسب بعض المصادر، استياء العديد من أعضاء مجلس الأمن، على ما أفاد عدة دبلوماسيين. وقال أحدهم إن الأمر سيكون "في غاية الصعوبة" بالنسبة للنص الثاني.

وقال غوان إن "الفرنسيين ليسوا مسرورين (...) لكن لم يعد أي من أعضاء المجلس يعتقد أن قرارا سيحدث أي فرق في المرحلة الراهنة"، مشيرا إلى استئناف المعارك قبل شهرين في ليبيا واليمن وأفغانستان. وأكد "حان الوقت لوقف هذا الجدل غير المجدي".

ولا تزال باريس وتونس تؤكدان عزمهما على التوصل إلى اتفاق حول نصهما، لكن هامش المناورة أمامهما يبدو محدودا بوجه معارضة واشنطن الصريحة.

والحقيقة أن "لا الصين ولا الولايات المتحدة تريدان قرارا" يدعم دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 23 مارس إلى وقف إطلاق نار في النزاعات في العالم، برأي دبلوماسي اعتبر أن أيا من البلدين "لا يريد منح قسم من نفوذه الواسع" للأمين العام للأمم المتحدة الذي تعتزم البلدان إبقاءه "تحت السيطرة".

وترى عدة مصادر في الانقسام الأوروبي مؤشرا إلى صراع متصاعد في مجلس الأمن بين الأعضاء الدائمين وبينهم فرنسا، والأعضاء غير الدائمين ومنهم ألمانيا وإستونيا.

وتعمدت باريس على مدى عدة أسابيع التفاوض حصرا مع الدول الأخرى دائمة العضوية. وإزاء بطء التقدم، نفد صبر الدول العشر غير الدائمة التي كانت طرحت نصا تم دمجه في أبريل مع المسودة الفرنسية.

وأوضح غوان أن الدول الأوروبية الثلاث ترى الأمور من منظار مختلف. وقال إن "فرنسا بحاجة إلى الحفاظ على مكانتها الخاصة داخل مجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في حين تريد ألمانيا إثبات أن مجلس الأمن لاعب فعلي في الوباء".

وتابع أنه "لأسباب أمنية، تحرص إستونيا على عدم إثارة استياء الولايات المتحدة مع الحرص على التصرف من موقع الرئيسة المسؤولة لمجلس الأمن الساعية للتوصل إلى اتفاق".

وقبل أسبوعين، كان من المفترض التصويت على مشروع القرار الفرنسي التونسي الداعي إلى تعزيز التنسيق بمواجهة وباء كوفيد – 19 ووقف إطلاق النار في مناطق النزاع مثلما طالب غوتيريش.

لكن عرقلة الولايات المتحدة والصين لمشروع القرار في مجلس الأمن الدولي، آنذاك، بددت أمل الدبلوماسيين بإمكانية طرح المشروع لتصويت سريع حيث جعلت أمر التصويت عليه مستبعدا أكثر فأكثر على المدى القصير.

واعتبر دبلوماسي، إبان عرقلة واشنطن وبكين لمشروع القرار الفرنسي التونسي، أن الوضع يعد بمثابة "تجميد قوي، لا أحد يتحرك"، فيما أكد دبلوماسي آخر "إننا نراوح مكاننا".

وتجد الجهتان اللتان أعدتا مسودة مشروع القرار، وهما فرنسا وتونس، وبقية أعضاء مجلس الأمن، أنفسهم مضطرين إلى انتظار التوصل إلى تسوية بين البلدين دائمي العضوية في مجلس الأمن نظرا لامتلاكهما حقّ النقض.

وتقول أوساط دبلوماسية إنه يمكن تخطي هذا العائق في حال نجحت الصين والولايات المتحدة في التوصل إلى تسوية، حيث أن النقطة الخلافية المتعلقة بإدراج منظمة الصحة العالمية ضمن بنود نص المشروع ليست إلا موضوعا مرفقا في قرار يتمحور حول دعم وقف إطلاق النار لنحو 20 نزاعا في مناطق مختلفة من العالم.

وحصل الخلاف في وقت تتولى فيه أوروبا رئاسة مجلس الأمن لثلاثة أشهر. فبعد إستونيا، تنتقل الرئاسة لفرنسا في يونيو ثم ألمانيا في يوليو. وكان من المقرر الاحتفال بـ"ربيع أوروبي" في مجلس الأمن خلال مؤتمر صحافي مشترك الخميس، غير أنه تم إلغاء ذلك في وقت متأخر مساء الأربعاء.

اتفاق حول الجوهر واختلاف على النهج

طهران تسخر من تهديد واشنطن بعودة العقوبات ضدها لإخفاء مخاوفها

واشنطن - سعت طهران للرد على تهديدات واشنطن بشأن تفعيل عودة العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي بالسخرية في محاولة فاشلة لإخفاء مخاوفها من تصعيد الولايات المتحدة.

ووصف وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في تصريحات نقلتها عنه وسائل إعلام إيرانية رسمية، التهديدات الأميركية بأنها "مزاعم حمقاء".

وتعيش إيران وضعا اقتصاديا صعبا حتى من قبل تفشي فايروس كورونا، وقد زاد انتشار الوباء في البلاد من تعميق أزماتها لاسيما مع توقعات بعودة التظاهرات الاحتجاجية ضد سياسات النظام التي تستمر في تبديد ثروات البلاد بهدف تنفيذ أجندة طهران التخريبية في المنطقة على حساب تلبية احتياجات الشعب ومطالبه.

وبالتالي فإن من شأن تفعيل عودة العقوبات المفروضة على إيران أن تزيد أزمات البلاد تعقيدا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهددت الولايات المتحدة علنا الأربعاء بتفعيل العودة إلى فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران إذا لم يمدد مجلس الأمن التابع للمنظمة الدولية حظر الأسلحة على طهران المقرر أن ينتهي أجله في أكتوبر بموجب اتفاق إيران النووي.

وطالبت واشنطن، في بيان وزعته الأربعاء البعثة الأميركية لدى الأمم المتحدة على الصحافيين، مجلس الأمن الدولي بأن يمارس "ضغوطا أكبر على إيران؛ لمنعها من مواصلة برامجها الصاروخية والبالستية".

وأكدت واشنطن أنها "ستعمل بلا كلل مع تحالف من الدول المعنية لضمان تمديد الحظر المفروض على طهران".

وأوضح البيان أن الولايات المتحدة دعت مجلس الأمن الدولي للانعقاد لمناقشة إطلاق إيران قمرا اصطناعيا في 22 أبريل الماضي.

واعتبر البيان أن تجربة إطلاق القمر الاصطناعي تلك "تعد مثالا آخر على تحدي إيران المستمر لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231، الذي يدعو النظام لعدم القيام بأي نشاط يتعلق بالصواريخ البالستية المصممة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية".

برايان هوك

إذا أحبط الفيتو خطتنا سنمدد حظر الأسلحة بوسائل أخرى

وأضاف "تم تنفيذ هذا الإطلاق من قبل فيلق الحرس الثوري الإسلامي، وهي منظمة إرهابية مسؤولة عن عقود من العنف وآلاف القتلى في جميع أنحاء الشرق الأوسط".

وأكد البيان أن "الدور الرائد الذي يقوم به الحرس الثوري في برنامج الفضاء الإيراني يضع حدا للادعاءات الإيرانية السخيفة بأن برنامجه الفضائي مدني فقط".

وأشار كذلك إلى أن "الولايات المتحدة سلطت في اجتماع المجلس الذي جرى في وقت سابق الأربعاء الضوء على انتهاك إيران المستمر لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة".

وذكّر البيان أعضاء المجلس بأن "إيران تواصل نقل الأسلحة إلى القوات الوكيلة لها والجماعات الإرهابية في أماكن مثل اليمن ولبنان وسوريا والعراق والبحرين".

ولفت البيان كذلك إلى أنه "قبل أسابيع فقط، استخدم الحوثيون التكنولوجيا الإيرانية لإطلاق الصواريخ البالستية والطائرات من دون طيار إلى المملكة العربية السعودية".

وسعى وزير الخارجية الإيراني للتقليل من أهمية الاتهامات الأميركية لبلاده والمستندة إلى حقائق ومعطيات واقعية بالقول أمام الصحافيين إن "المزاعم الحمقاء للمسؤولين الأميركيين ليست شيئا جديدا".

وأضاف "ليس مفاجئا أن نسمع مثل هذه الأمور من أشخاص يوصون بشرب المطهرات لدرء فايروس كورونا، أن يزعموا أنهم لا يزالون طرفا بالاتفاق بعد الانسحاب منه رسميا".

من جانبه، أكد المبعوث الأميركي الخاص بإيران برايان هوك استراتيجية واشنطن بعد أسبوعين من قول مسؤول أميركي، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، إن الولايات المتحدة أطلعت بريطانيا وفرنسا وألمانيا على خطتها.

وكتب هوك، في صحيفة وول ستريت جورنال، أن واشنطن ستضمن "بطريقة أو بأخرى" استمرار حظر الأسلحة. وأضاف أن الولايات المتحدة أعدت مسودة قرار لمجلس الأمن "وستمضي قدما في الدبلوماسية وتحشد الدعم".

ويحتاج القرار إلى موافقة تسعة أعضاء دون استخدام أي من القوى الدائمة العضوية، روسيا والصين والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حق النقض (الفيتو). وأشارت روسيا بالفعل إلى معارضتها تمديد حظر الأسلحة.

وقال هوك "إذا أحبط الفيتو الدبلوماسية الأميركية، فإن الولايات المتحدة تحتفظ بالحق في تمديد حظر الأسلحة بوسائل أخرى".

وتقول واشنطن إن بوسعها تفعيل عودة عقوبات الأمم المتحدة لأن قرارا لمجلس الأمن في 2015 يدعم الاتفاق، لا يزال يحدد الولايات المتحدة كطرف رغم انسحابها من الاتفاق النووي مع طهران.

الأفق يضيق أمام طهران في خضم الأزمات

محكمة العدل الأوروبية: احتجاز المجر لطالبي اللجوء غير قانوني

لوكسمبورغ - قضت محكمة العدل الأوروبية الخميس بأن احتجاز المجر لطالبي اللجوء في منطقة حدودية ربما يرقى لأن يمثل خرقا لقانون الاتحاد الأوروبي.

وخلصت المحكمة إلى أن عمليات الاحتجاز مثل هذه تعد غير قانونية في الاتحاد الأوروبي، في حال لم تتم دراسة الحالات الفردية أولا.

وكانت بودابست قد تعرضت لانتقادات من بروكسل لموقفها المتشدد تجاه المهاجرين، الذي تم الطعن عليه أكثر من مرة أمام محكمة العدل الأوروبية.

وأقام الدعوى الحالية أربعة من طالبي اللجوء من إيران وأفغانستان، والذين جرى احتجازهم في منطقة روسزكي الحدودية بعد وصولهم عبر صربيا.

وقد رفضت بودابست طلباتهم للجوء، قائلة إن صربيا دولة مرور آمنة، وكان يتعين عليهم تقديم طلباتهم للجوء هناك.

ومع ذلك، رفضت بلغراد استعادتهم، مشيرة إلى أنهم لم يدخلوا المجر بصورة غير قانونية، لذلك لا تنطبق عليهم بنود اتفاق إعادة المهاجرين بين الدولتين.

ويشار إلى أن منطقة روسزكي محاطة بسور مرتفع وأسلاك شائكة، بينما هناك قيود صارمة مفروضة على حرية حركة الأشخاص.

وقالت المحكمة إن الأوضاع هناك ترقى إلى الاحتجاز. وكتبت المحكمة "الأحوال السائدة في روسزكي ترقى إلى الحرمان من الحرية بين أمور أخرى، لأن الأشخاص المعنيين لا يمكنهم مغادرة المنطقة بصورة قانونية بإرادتهم في أي اتجاه".

وأضافت المحكمة أن مثل هذا الاحتجاز يعد غير قانوني "دون تبني قرار معلن يأمر بهذا الاحتجاز، ودون دراسة الحاجة إلى هذا الإجراء ومناسبته".

وأشار القضاة إلى أنه في قضايا احتجاز طالبي اللجوء في مناطق مرور أثناء النظر في طلبات لجوئهم، لا يجب احتجاز طالبي اللجوء أكثر من أربعة أسابيع بعد تقديم طلباتهم.

> **الأوضاع في روسزكي فيها حرمان من الحرية وأمور أخرى، لأن طالبي اللجوء لا يمكنهم مغادرة المنطقة بإرادتهم في أي اتجاه**

وأشارت المحكمة إلى أنه يجب أن يكون من الممكن الطعن على قرار الاحتجاز. ويشار إلى أنه لا يوجد مثل هذا المسار القضائي وفق القواعد المجرية.

وطالبت لجنة هلسنكي المجرية، وهي جماعة حقوقية تقدم الاستشارات القانونية للمقيمين في مخيمات المرور، بودابست بالإفراج عن طالبي اللجوء المحتجزين في مناطق مرور حدودية، عقب قرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الأوضاع في هذه المناطق.

وقالت اللجنة على موقعها الإلكتروني إن "هذا انتصار كبير لجميع من حوصروا في حاويات معدنية وراء الأسلاك الشائكة في المجر".